



**كلمة**

**السيد أحمد أبو الغيط**

**الأمين العام لجامعة الدول العربية**

**في**

**افتتاح المنتدى العربي للمياه**

**فندق انتركونتيننتال سيتي ستارز – القاهرة 2017/11/26**



**صاحب السمو الأمير خالد بن سلطان  
الرئيس الشرفي للمجلس العربي للمياه**

**معالي الدكتور محمود أبو زيد  
رئيس المجلس العربي للمياه**

**معالي الدكتور محمد عبد العاطي  
وزير الموارد المائية والري بجمهورية مصر العربية**

**السيد ممثل رئيس المجلس العالمي للمياه**

**أصحاب السمو والمعالي والسعادة**

**الحضور الكريم،**

أود في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في العمل على الإعداد والتحضير للمنتدى العربي الرابع للمياه ليخرج بتلك الصورة المشرفة، وكل الشكر والتقدير لجميع الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز البحث على تواجدها للمشاركة في أعمال المنتدى.. خاصة وأنه يعد المحطة الأساسية في إطار التحضير العربي للمشاركة في أعمال المنتدى العالمي الثامن للمياه المقرر عقده في شهر مارس 2018 في البرازيل.



## السيدات والسادة،

إن المنتدى العربي للمياه هذه المرة يعقد في توقيت دقيق بالنسبة لأمتنا العربية، وهو الأمر الذي يحملنا جميعاً مسئولية الوصول إلي خلاصات ملموسة وقابلة للتطبيق تساعدنا على مواجهة التحديات المتزايدة المتعلقة بندرة المياه والجفاف والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي تشهدها المنطقة العربية.. فضلاً عما رتبته ويرتبه التدفق الهائل للنازحين واللاجئين من ضغط متزايد على البنى التحتية للدول المضيفة، لاسيما على قطاعات الصحة، والتعليم، والاسكان، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي.

إن ندرة المياه تُعد واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي.. 40% من سكان العالم العربي يعيشون في مناطق تُعاني من ندرة مُطلقة في المياه.. العرب يُمثلون 5% من سكان العالم، ولكنهم لا يحصلون سوى على 1% فقط من المياه العذبة.. وفضلاً عن ذلك، تُعاني المنطقة العربية من أكبر عجز غذائي في العالم.

إن تحديات تغيير المناخ تُضاعف من صعوبة هذا الوضع بصورة غير مسبوقة.. وربما تعرفون أن دراسة أجرتها وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ونشرت في مارس 2016 خلُصت إلى أن الجفاف الذي بدأ في شرق المتوسط في 1998 كان الأسوأ منذ 900 عاماً.. ولا شك أن هذه المعطيات الخطيرة قد لعبت دوراً مهماً - إلى جانب عوامل أخرى بالطبع- في مجريات الأحداث في سوريا منذ 2011.. وهو أمرٌ ينبغي التنبيه إليه والتحسب منه، لأن الكثير من دول العالم



العربي تواجه أوضاعاً بيئية هشة وتحديات هائلة بخصوص موارد المياه، مما قد يكون له انعكاسات على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي في هذه الدول.

### السيدات والسادة،

ليست التهديدات للمصادر المائية العربية كلها من صنع الطبيعة، أو بفعل التغيرات المناخية.. فبعضها يأتي انعكاساً مباشراً للأوضاع السياسية في أحواض الأنهار التي تشترك فيها الدول العربية مع جيران آخرين .. ولا يخفى أن الوضع المائي العربي يُعاني من طبيعة جيوسياسية حرجة .. فنحو 80% من المياه العربية تتبّع من خارج العالم العربي، بكل ما ينطوي عليه هذا الواقع من احتمالات للخلافات والصدام .. وبكل ما يتيحه -من جانبٍ آخر- من آفاقٍ للتعاون والتنسيق.

وبصورةٍ عامة فإنّ الدولَ العربيةَ جميعاً تُشجّع علاقاتٍ تعاونٍ متوازنة مع دولِ المنابع .. بحيث تكونُ الإدارةُ المتكاملةُ لموارد المياه وأحواض الأنهار سبيلاً لزيادة هذه الموارد واستدامتها من أجل خير الجميع.

إلا أن بعض التطورات الأخيرة تنطوي على الكثير من أسباب القلق والانزعاج.. وأتحدث هنا بوضوح عن تعثر المحادثات بين مصر وأثيوبيا بشأن معايير ومحددات بناء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي على النيل الأزرق .. إن مصر تحصل على 85% من مياهها من الهضبة الأثيوبية.. ومصر تعاني بالفعل من الفقر المائي، ونصيب المواطن فيها لا يتعدى 660 متر مكعب في العام، وهناك دراسات تُشير إلى احتمالات انخفاضه إلى 552 متر مكعب في 2025 ..



وأقول بعبارة واضحة إن الأمن المائي لأكبر دولة عربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي .. إننا نتابع مسار المحادثات بين دولتي المصب العربيتين (مصر والسودان) واثيوبيا بقلق شديد، إذ لا نلمس ميلاً اثيوبياً كافياً للتعاون والتنسيق ... ما زالت الخطط الأثيوبية لتشغيل السد واستخدام مياهه في الري غامضة ومثيرة للقلق .. إننا ندعو أديس أبابا لإظهار الانفتاح الكافي على مبادئ التعاون والشفافية والتشاركية .. باعتبار أنها تمثل السبيل الوحيد للاستفادة من مياه نهر يسكن على ضفاف حوضه 400 مليون إنسان .. وهم مرشحون للزيادة إلى مليار شخص في عام 2050.

### **السيدات والسادة**

لقد بادرت الجامعة العربية بإنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه في عام 2008 ... وكان ذلك محل قبول وارتياح وتدعيم من قبل جميع الدول العربية... وعقد هذا المجلس أول دورة له بالجزائر عام 2009 إيذاناً ببداية مرحلة جديدة للعمل العربي المشترك في مجال المياه حيث أصبحت للجامعة العربية مرجعية قانونية في هذا الشأن.. وقد بذل المجلس الوزاري العربي للمياه، ولا زال، جهوداً معتبرة تستحق التقدير والاشادة بها... فعلي سبيل المثال، بادر المجلس إلى تبني الاستراتيجية العربية للأمن المائي العربي 2010-2030 المعنية بمواجهة التحديات المستقبلية لموارد المياه.. وهذه الاستراتيجية هي نتاج عمل مشترك بين جميع الجهات المعنية بالشأن المائي في الدول العربية والشركاء والتي تم اقرارها لاحقاً من القمة العربية التي عقدت في بغداد عام 2012.



## السيدات والسادة،

لا تفوتني الاشارة إلى ممارسات اسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال - في منع الفلسطينيين من الاستخدام المباشر والحر لمواردهم الطبيعية بما فيها المياه... كما ان الحال في الجولان السوري المحتل ليس بأفضل، فالسلطات الاسرائيلية تحرم المزارعين السوريين من الحصول على المياه اللازمة للزراعة وتبيعهم اياها بأسعار تفوق بكثير ما يدفعه المستوطنون الاسرائيليون غير الشرعيين.. وهي الامور التي تتطلب كشفها والتعريف بتلك الممارسات غير الانسانية في كافة المحافل الدولية... فلا تنمية في ظل الاحتلال وعدم سيادة الأوطان على مواردها الطبيعية.

واخيراً .. أكرر شكري لكل من ساهم في التحضير لعقد هذا المؤتمر وأدعو اللجنة التحضيرية للمنتدى إلى المتابعة الدقيقة لما سينتج من النقاشات التي ستجري والاستخلاصات التي سيخرج بها، لضمان مشاركة عربية فعالة خلال أعمال المنتدى العالمي الثامن المقرر عقده في البرازيل، العام القادم.

شكراً لكم ...